

المصدر: الحياة

التاريخ: ١٥ نوفمبر ١٩٩٩

اللاجئون الفلسطينيون في مرحلة مفاوضات الحل النهائي (من ٤)

□ تستمر المفاوضات بين الجانبين الفلسطيني والاسرائيلي لتقرير النتائج النهائية للقضية الفلسطينية. وتحتل مسألة عودة اللاجئين الى اراضي المحتلة نقطة اختلاف لكونها تمثل جوهر الصراع العربي - الصهيوني. فالجانب الاسرائيلي يرفض مبدأ العودة ويصر على توطين الفلسطينيين في مناطق انتشارهم ويقبل بحدود معينة فكرة تعويضهم أو عودتهم الى مناطق السلطة الفلسطينية. بينما يؤكد الجانب الفلسطيني على الشرعية الدولية التي تعطي أولوية لحق العودة والتعويض نظراً لضيق مساحة أراضي السلطة وعدم قدرتها على استيعاب الاعداد الضخمة من الفلسطينيين. وفي مناسبة بدء مفاوضات الحل النهائي قامت «الحياة» بإجراء تحقيقات ميدانية عن المخيمات الفلسطينية في طول الطوق العربية واجرت مسحاً لأوضاعهم السكانية والاجتماعية والقانونية في مناطق وجودهم القسري.

الأردن سبق الدول العربية إلى الاعتراف بالأمر الواقع للاجئين

التركيز على حق العودة إلى الدولة الفلسطينية والتعويض

خطوة التي يتسببها الفلسطينيون ستؤدي إلى دمار دولة إسرائيل.

ويعتبر باراك أن اتفاقاً يترك مسألة اللاجئين مفتوحة في المستقبل لا يمكن أن ينجح لأن إسرائيل ستظل تواجه مطالبات إضافية بالتنازل ما قد يؤدي إلى فقدان الثقة بحكومته.

وتضم مشكلة اللاجئين ثلاثة جوانب أساسية هي الاعتراف التاريخي بمسؤولية إسرائيل عن المشكلة، وحق العودة، والتعويضات. وسيطالب الفلسطينيون ومن ورائهم الأطراف العربية المعنية إسرائيل بالاعتراف بمسؤوليتها الأخلاقية عن خلق مشكلة اللاجئين في العام ١٩٤٨ وبحقهم من حيث المبدأ في العودة إلى أراضيهم. وسيطالبونها تعويضهم عن ممتلكاتهم الضخمة التي تركوها وكانت أساس بناء وتطوير دولة إسرائيل بينما حكم على أصحاب الأرض والممتلكات الأصليين بالفقر والمعاناة والحرمان في مخيمات اللاجئين.

وتقول الحكومة الإسرائيلية أن خطة باراك لتسوية مشكلة اللاجئين هي الاستجابة للمطالب الفلسطينية مع المحافظة على المصالح الإسرائيلية في إطار مجموعة من الخطوط الحمراء. وفي خطابه في الكنيست قبل أكثر من أسبوعين، أعرب رئيس الوزراء الإسرائيلي عن «أسفه للمعاناة الشديدة» التي تسبب بها النزاع للفلسطينيين، لكنه قال بأن هذا الأسف لا يعني بأي حال شعوراً بالذنب أو الاعتراف بالمسؤولية عن النزاع ونتائجه. وفي تموز (يوليو) الماضي تحدث أيضاً عن الاعتراف بالمعاناة، ما فسره أنه محاولة لبناء الثقة نحو

الفلسطينيين عشية مفاوضات الوضع النهائي وتحضير الرأي العام الإسرائيلي للتسوية المقبلة. وقال: «ليس لدينا ما نخجل منه، ولبننا الملامين وحسدنا، لكن المعاناة التي تترتب على الفلسطينيين... هي مسؤولية تاريخية ولا بد من قول الحقيقة». وتلوم بعض الأوساط الإسرائيلية العرب لخلقهم مشكلة اللاجئين بشنهم حرباً ضد إسرائيل لمنعهم من إقامة دولتهم اليهودية، ما تسبب بالدمار للشعب الفلسطيني. وبعد الحرب،

على جدول أعمال مفاوضات الوضع النهائي، وترى الحكومة الأردنية أن باراك يستسهل حل مشكلة اللاجئين لخيبات السعد النفسي لديه مقارنة مع إسحق رابين الذي كان مسؤولاً شخصياً بصفته قائداً عسكرياً عن بعض أعمال التهجير التي مورست ضد الفلسطينيين خلال الحرب، بينما كان باراك في السادسة من عمره في العام ١٩٤٨ وكان اللاجئين جزءاً من الواقع على الأرض قبل تخرجه من المدرسة الابتدائية.

ويقول مسؤول ملف اللاجئين في السلطة الفلسطينية اسعد عبدالرحمن: إن إسرائيل اقترحت عودة مقننة لعدد محدود من اللاجئين الفلسطينيين يتراوح ما بين ٥٠ إلى ١٥٠ ألف لاجئ من دون اعترافها بحق العودة لجميع اللاجئين، وإنما استناداً «لاعتبارات إنسانية» تتم الموافقة على طلبات لم الشمل، إضافة لإمكانية تخفيف حدة التطرف الإسرائيلي في ما يتعلق بقضايا المستوطنات والحدود والمياه ضمن الحل النهائي، وذلك مقابل موافقة الفلسطينيين على إغلاق ملف اللاجئين إلى الأبد وعدم المطالبة بالسيادة الكاملة على القدس.

وبالنسبة لمن تيسقى من اللاجئين، تقترح إسرائيل إنشاء منظمة دولية بديلة من وكالة الغوث، وظيفتها تقديم تعويضات

لللاجئين والدول المضيفة لهم.

ويقول عبدالرحمن أن طروحات توطین اللاجئين متعددة، ومنها ما يقترح توطین اللاجئين في منطقة الأزرق الأردنية والآخر يتداول توطینهم في منطقة الرمادي العراقي، وهي طروحات مرفوضة من القيادة الفلسطينية. ويؤكد وجود تنسيق مكثف على مختلف المستويات مع الحكومتين المصرية والأردنية في مواجهة الطروحات الإسرائيلية.

ويؤكد مسؤولون أردنيون على أن رئيس الوزراء الإسرائيلي يرغب بالتوصل إلى تسوية لمشكلة اللاجئين كجزء من الاتفاق - الإطار الذي من المقرر أن يوقع بعد أقل من أربعة أشهر. ويرى باراك أن هذا هو الطريق الوحيد لطماننة الرأي العام الإسرائيلي بأن الاتفاق سيضع نهاية للنزاع مع الفلسطينيين وسيزيل مخاوف عميقة من أن سياسة «الخطوة

□ عمان - سلامة نعمات

بعد مرور نصف قرن على إقامة دولة إسرائيل على أرض فلسطين، واقتلاع مئات الآلاف من الفلسطينيين من وطنهم وبيوتهم، بذرت حديثاً المفاوضات بين الجانبين لتقرير الوضع النهائي لسوا أربعة ملايين لاجئ فلسطيني يعيش ثلثهم في الأردن. ويتوقع الأردن أن تتخاض عن هذه المفاوضات تسوية وسط ما بين تحقيق حلم الفلسطينيين بالعودة إلى قراهم ومدنهم التي أجبروا على مغادرتها في العام ١٩٤٨، وإصرار إسرائيل على عدم السماح لهم بالعودة إلى ما وراء الخط الأخضر. ويعتبر الأردن أن القضية العظمى من اللاجئين الفلسطينيين الذين يعيشون على أرضهم هم مواطنون أردنيون من أصول ومنازل فلسطينية، وأن سقف التوقعات هو تعويضهم وتعويض الدولة الأردنية على استيغابهم مع احتمال عودة نسبة محدودة منهم إلى الدولة الفلسطينية المتوقعة إعلانها مع انتهاء مفاوضات الوضع النهائي. وفيما ترغب إسرائيل في إغلاق ملف اللاجئين بأسرع وقت ممكن بسبب امتدادها العربي الذي يحول دون تسوية سلمية دائمة في المنطقة، يؤكد مسؤولون فلسطينيون على أن المشكلة أكثر تعقيداً على صعيد «توطین» الفلسطينيين المقيمين في كل من سورية ولبنان مقارنة بوضعهم في الأردن إذ حصلوا على حقوق المواطنة القانونية. ولا يستبعد الأردن أن تشمل التسوية الدائمة توطین أعداد كبيرة من اللاجئين في أماكن إقامتهم الحالية مع إعادة تأهيلهم وتحسين أوضاعهم من خلال آلية لدفع التعويضات الشخصية وتقديم مساعدات مالية للدول المضيفة.

ويؤيد مسؤولون أردنيون أن الحكومة العمالية برئاسة إيهود باراك أكثر مرونة في موقفها من تسوية مشكلة اللاجئين مقارنة بالحكومات الإسرائيلية السابقة. إذ أنها تعتبر تسوية مشكلة اللاجئين اختصاراً للمسافة التي تفصل ما بين الوضع الحالي المعنق وإغلاق ملف النزاع مع الفلسطينيين، فيما سعت الحكومات الإسرائيلية السابقة إلى تأجيل المشكلة لتكون آخر بند

وفي تموز من العام الجاري عقد مؤتمر في أوتاوا تحت رعاية الحكومة الكندية عن التعويضات كجزء من حل مشكلة اللاجئين بمشاركة باحثين فلسطينيين وإسرائيليين. وفي التقرير النهائي اعترفت إسرائيل بجزء من المسؤولية عن مشكلة اللاجئين بالاشتراك مع المجتمع الدولي بوصفها المستفيدة الأولى من الأراضي والبيوت التي تركها اللاجئين. ومن أبرز المصاعب التي واجهت محادثات أوتاوا كانت مسألة تمويل صندوق التعويضات. وقدر الخبراء أن المجتمع الدولي لن يكون متحمساً جداً لدفع هذه المبالغ لتمويل عملية السلام في شكل يتجاوز ما تم الالتزام به حتى الآن تجاه السلطة الفلسطينية من خلال آلية الدول المانحة، فيما تعاني الدول العربية من ازمت اقتصادية من حيث خفض حجم مساعداتها الخارجية في موازنتها الوطنية. وسيطلب إيجاد مصادر إضافية للتمويل جهداً كبيراً على المستوى الدولي. وتقتصر بعض الأوساط الغربية أن يشمل التعويض إخلاء مستوطنات يهودية مقامة في الأراضي الفلسطينية وتسليمها للفلسطينيين ومشاركة شركات إسرائيلية في مشاريع إعادة تأهيل اللاجئين. يذكر أن مجموعة العمل للاجئين التي ترأسها كندا منذ

العام ١٩٩٢ تهدف إلى تحسين الأوضاع المعيشية للاجئين في أماكن إقاماتهم الحالية أكثر منها إلى معالجة مشكلة حق العودة. وأسست المجموعة حتى الآن قاعدة معلومات عن اللاجئين برئاسة النروج إضافة إلى برنامج لم الشمل الذي يتم بالتنسيق مع فرنسا. وبحسب الحكومة الكندية، تم جمع ٩٠ مليون دولار في إطار برنامج «تطبيق السلام» الذي ترعاه وكالة الغوث في مخيمات اللاجئين ومشاريع أخرى مثل بناء المدارس ونوادي الشباب والعيادات التي تبصر ببنائها بعض الدول الغربية.

وتنص اتفاقات أوسلو على أن مصير لاجئي حرب ١٩٤٨ يؤجل إلى مفاوضات الوضع النهائي، مع السماح بعودة الأشخاص النازحين نتيجة حرب عام ١٩٦٧، والذين تم تهجير غالبيتهم من الضفة الغربية إلى الأردن. وتم

الاجتماعية بين الذين كانوا من أصحاب الأراضي والممتلكات من جهة، والمزارعين الفقراء من جهة أخرى. وتصر إسرائيل على المطالبة بأن تتركز التعويضات على تأهيل اللاجئين وتفكيك المخيمات الفلسطينية وبناء مساكن دائمة وخلق فرص عمل للاجئين وتطوير خدمات الضمان الاجتماعي لهم.

وتطالب إسرائيل أيضاً بأن تكون ترتيبات التعويض نهائية وليست مفتوحة لمطالبات مستقبلية فضلاً عن مطالبتها بالاشرف على آلية تصريف أموال التعويضات كأداة للضغط السياسي والاقتصادي. وفي المقابل، يطالب الأردن إلى جانب السلطة الفلسطينية بالجزء الأكبر من مخصصات التعويضات بوصفه الدولة الأكثر تضرراً من مشكلة اللاجئين التي يعيش على أرضها نحو مليون ونصف المليون لاجئ. وذكر وزير الخارجية الأردني عبدالاله الخطيب خلال زيارته الأخيرة إلى إسرائيل أن الأردن يتحمل عبئاً اقتصادياً كبيراً نتيجة استيعابه للاجئين بعد حرب ١٩٤٨ والنازحين بعد حرب ١٩٦٧. ويقول مسؤولون إسرائيليون أن تعويض الأردن بشكل كبير يتوافق مع مصالح إسرائيل، وكذلك تقديم تعويضات لسورية ولبنان بهدف إعادة تأهيل اللاجئين.

وتتراوح التقديرات للمطالبات بالتعويض ما بين ثلاثة وستة بلايين دولار بحسب مسؤولين إسرائيليين و ٦٧٠ بليون دولار بحسب الخبير الفلسطيني سليم التعمري، الذي يطالب إسرائيل بتعويض الفلسطينيين على أملاكهم التي تركوها ومعاناتهم والعائدات الإسرائيلية التي تأتي من الأراضي التي سيطروا عليها نتيجة للاحتلال.

ويقول الباحثان يوسي البر و خليل الشقافي اللذان نشرتا تقريراً مشتركاً عن مشكلة اللاجئين أن حجم التعويضات يتراوح ما بين ١٥ و ٢٠ بليون دولار. وفي عام ١٩٥١، قدرت الأمم المتحدة قيمة الأملاك التي هجرت بحسبها ١٢٠ ألف جنسية فلسطينية، وهو ما يعادل ٣،٤ بليون دولار بأسعار اليوم.

تقول تلك الأوساط أن الدول العربية زادت من معاناة اللاجئين برفضها استيعابهم كمواطنين، وأبقتهم في المخيمات ويحرمون باراك من موقفه السياسي. المفاوضات على رغم معرفته بأن إسرائيل ستتحمل جزءاً كبيراً من المسؤولية التاريخية في إطار الوضع النهائي. وجاء قرار وزير التعليم يوسي ساريد بإدراج فصل عن مذبحه كفر قاسم في منهج تعليم التاريخ في المدارس الإسرائيلية كخطوة أخرى نحو تهيئة الرأي العام الإسرائيلي لتقبل الموقف الرسمي الجديد. ويرفض باراك بالكامل عودة اللاجئين إلى فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨، على أساس أنها خط أحمر سيصير عليه في اتفاقات الوضع النهائي. وكان ابلغ الرئيس الفرنسي جاك شيراك والمستشار الألماني غيرهارد شرودر الذي التقاه الشهر الماضي بذلك الموقف. وقال إنه سيوافق على عودة اللاجئين إلى الأراضي الواقعة تحت سيادة السلطة الفلسطينية، لكنه أشار إلى أن الفلسطينيين لا يملكون البنية التحتية التي تؤهلهم لاستيعاب أعداد كبيرة من اللاجئين.

وترفض الدول العربية المضيفة للاجئين وخصوصاً الأردن مطالبة إسرائيل بالاشرف على عودة اللاجئين إلى الأراضي الفلسطينية وتحديد أعدادهم، وهو ما يتوقع أن يشترطه الجانب الإسرائيلي في المفاوضات. وعلى رغم المواقف المعلنة، تعترف الدول العربية أن معظم اللاجئين المقيمين لديها ستتم إعادة تأهيلهم في أماكن إقاماتهم الحالية في أراضي السلطة الفلسطينية والأردن وسورية ولبنان.

وتتوقع مصادر أردنية رسمية أن يتم تأسيس هيئة دولية لتعويض وتأهيل اللاجئين بمساهمة إسرائيلية مع تحمل المجتمع الدولي العبء المالي الأكبر. ويذكر أن إسرائيل تعارض دفع تعويضات شخصية لأصحاب الأراضي والممتلكات الفلسطينية على أساس أن ذلك سيعزز الفجوة



فلسطينية تستقبل العاهل الأردني خلال زيارته الأخيرة لمخيم اللاجئين.

الذين يقيمون خارج أراضيها ، كما ينص الاتفاق على حل وكالة الغوث واستبدالها بهيئة للتعويضات وإعادة التاهيل تحت رعاية السويد. وفي الشهر الماضي زار رئيس الوزراء السويدي غوران بييرسون إسرائيل وأكد تمسك حكومته بالاتفاق.

من جانبه، يرى الأردن ان ضمان حق العودة والتعويض يجب ان يكون اساس حل مشكلة اللاجئين مع ضمان حريتهم في ممارسة او عدم ممارسة ذلك الحق، مع الفصل ما بين تعويض الاشخاص وتعويض الدول. وفي ضوء استبعاد موافقة اسرائيل على عودة اللاجئين الى أراضيها واعتراف الدول العربية والمجتمع الدولي بدولة اسرائيل، فإن سقف الحل يبدو أكثر وضوحاً مما تبدو عليه الأمور عشية انطلاق المفاوضات.

ضمن اتفاق اوسلو تشكيل لجنة رباعية تضم ممثلين عن اسرائيل والسيطرة الفلسطينية والأردن ومصر لبحث اوضاع النازحين واجتماع اللجنة للمرة الأخيرة عام ١٩٩٧ لكن الجانب الاسرائيلي واصل المماطلة في المحادثات متفادياً اتخاذ أية قرارات. وفي اتفاق شرم الشيخ الأخير، تقرر تجديد نشاط اللجنة الرباعية، وكان من المقرر ان تجتمع في بداية تشرين الاول (اكتوبر) الماضي. لكن الاجتماع تأجل في ضوء رفض اسرائيل اقتراحاً تقدم به وزير الخارجية المصري عمرو موسى لافتتاح احتفالي للمحادثات عن اللاجئين في القاهرة على مستوى وزراء الخارجية بدلا من رؤساء الوفود. وتمت محاولة أكثر جدية لبدء محادثات عن النازحين على اساس اتفاق ابو مازن - بيلين نهاية العام ١٩٩٥، الذي لم تعترف به اسرائيل أو السيطرة الفلسطينية. وينص الاتفاق على عدم عودة اللاجئين الى الاراضي الاسرائيلية وأن تكون عودتهم الى الدولة الفلسطينية محدودة. ويسمح الاتفاق للدولة الفلسطينية بمنح جوازات سفر للاجئين بمن فيهم